

الحوكمة الشرعية ودورها في الحماية من مخاطر السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية

أبوبكر يحيى أحمد محمد^{1*}، د. شهيدة واتي بنت حاج شهبان²

1 طالب دكتوراة، كلية الاقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، نيلاي، نجري سمبيان، ماليزيا

2 أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، نيلاي، نجري سمبيان، ماليزيا

^أ يُعَمِّل الباحث الأول (abubakerya@gmail.com)

^ب يُعَمِّل الباحث الثاني (syahidawati@usim.edu.my)

* يُعَمِّل المؤلف المراسل: (abubakerya@gmail.com)

الملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع دور الحوكمة الشرعية في حماية البنوك الإسلامية من مخاطر السمعة الشرعية، لما لهذا الموضوع من أهمية خاصة حيث إن البنوك الإسلامية تعتمد على الأداء الشرعي بوصفه أساس الثقة بينها وبين عملائها والمتعاملين معها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي القائم على تحليل الدراسات السابقة والمعايير الصادرة في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الشرعية تمثل منظومة جماعية تشمل الهيئة الشرعية، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأن تكامل هذه الأطراف يسهم بوضوح في الحد من الأخطاء الشرعية ويعزز دور الرقابة الشرعية، مما ينعكس إيجاباً على سمعة البنك واستقراره المالي. وتوصي الدراسة بتفعيل الحوكمة الشرعية داخل البنوك الإسلامية بشكل مؤسسي ومتربط، باعتبارها خط الدفاع الأول لحماية السمعة الشرعية وضمان الاستمرارية والثقة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، مخاطر السمعة الشرعية

1. المقدمة

تعد الشريعة الإسلامية منظومة متكاملة لتنظيم حياة الناس، وتشمل الجوانب العقدية والسلوكية والمالية، وقد عبر عن ذلك الكاتب محمد عمارة (1999) بأن الشريعة هي معالم الطريق الذي يسلكه الإنسان ككتاب إرشادات، ومن بين ركائز الشريعة فقه المعاملات وما يتبها من سلوك مالي عادل ومنضبط، الأمر الذي تم اعتماده لتأسيس البنوك الإسلامية، فهي مؤسسات تجسد قيم العدل والإحسان في المجال المالي (حسين، 2009).

وعمل البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية لا يخلو من التحديات، نظراً لطبيعة العمل المالي الذي يسعى لتحقيق أكبر ربح مادي، ومن أبرز هذه المخاطر مخاطر السمعة المرتبطة بشرعية المعاملات (قنديل، 2019)، وهنا تبرز أهمية الحوكمة الشرعية كمنظومة معنية بمتابعة ومراقبة أداء الجانب الشرعي في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يحد من الأخطاء الشرعية ويعزز الثقة في هذه المؤسسات.

وعليه تتمحور الصلة بين كفاءة الأداء الشرعي وصلته بالسمعة الشرعية للبنك الإسلامي على شكل سؤال:

ما مدى أهمية ودور منظومة الحوكمة الشرعية في الحد من مخاطر السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية؟

ورغم الكتابات التي تناولت موضوع الحوكمة الشرعية، إلا أن الربط بين الحوكمة الشرعية وموضوع مخاطر السمعة الشرعية لم يتم بحثه بالقدر الكافي مما يبرر الحاجة إلى هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية.

2. مشكلة الدراسة

تزداد النقاشات حول البنوك الإسلامية وحقيقة التزامها الإسلامي، هل هو دور إسلامي حقيقي أم أنه شكلي، وعلى هذا الأساس، الأمر الذي يجعلها محل الانتقاد، الأمر الذي كون مخاطر عديدة منها مخاطر السمعة (الرفاعي، 2017) ورغم أهمية الموضوع إلا أن القليل من الدراسات تناول جانب السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية ودور منظومة الحوكمة الشرعية لتحقيق هدف إبراز مصداقية البنوك الإسلامية من الناحية الشرعية، ويلاحظ أن الدراسات السابقة التي تناول هذا الموضوع قليلة، كما أنها لا تولي اهتماما واضحا لموضوع السمعة الشرعية كنتيجة مباشرة لأداء الحوكمة الشرعية، ويبدو أن هناك تركيزا على الجانب التعاقدي والتشغيلي للضوابط الشرعية دون الانتباه إلى ما يمكن أن يتسبب به ضعف الحوكمة الشرعية من مخاطر سمعة متنوعة منها مخاطر عيب الفهم الصحيح الذي لا يطال العملاء فحسب بل أيضا العاملين في البنوك الإسلامية (محبوب، 2018). ويظهر ذلك جليا في متابعة ما ينشره الإعلام ومواقع التواصل من انتقادات موجهة للبنوك الإسلامية (الأنصاري، 2022)، يصل في بعض الأحيان إلى اعتبار الفرق بين البنك الإسلامي والربوي فرقا شكليا وليس حقيقيا (أوطي، 2017). وفي ضوء هذا الواقع تبرز الحاجة إلى دراسة تربط دور الحوكمة الشرعية وأدائها بمخاطر السمعة الشرعية، وتوضح أهميته، للوصول إلى أداء يراعي هذا الجانب ويحمي البنك الإسلامي ويطور أداءه. وعليه تنطلق هذه الدراسة من السؤال التالي: ما مدى أهمية ودور منظومة الحوكمة الشرعية في الحد من مخاطر السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية؟

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة الشرعية، ومفهوم السمعة الشرعية ومخاطرها وهذا ما يمثل الجانب الوصفي المعرفي في الدراسة، وتحديد المفاهيم الخاصة بهما، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة الشرعية المرتبط بمخاطر السمعة الشرعية وأهمية تفعيل هذا الدور للوصول ليس إلى نتائج مرتبطة بالجانب المالي والتعاقدي المباشر فقط بل بما ينعكس من الأداء الشرعي الصحيح والسليم على سمعة البنك الشرعية وما ينبني عليه من أداء أفضل ماليا ودينيا. ويمكن صياغة الأهداف في النقاط التالية:

- 1- تعريف الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي، ومهامها وهيكل عملها.
- 2- التعريف بمخاطر السمعة الشرعية وبيان خطورتها وأولويتها من حيث الأهمية.
- 3- الربط بين دور الحوكمة الشرعية الفاعل والحماية من مخاطر السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية، وأهمية تفعيله بهذا الاتجاه.

4. أسئلة الدراسة

- 1- ما هو مفهوم الحوكمة الشرعية، وما هي مهامها ودورها في الحد من المخاطر الشرعية في البنوك الإسلامية وماهي آلية وهيكل عملها؟
- 2- كيف يمكن تعريف وفهم مخاطر السمعة الشرعية وما أهمية العمل للحماية منها؟

3- ما هو دور الحوكمة الشرعية المنوط بها تنفيذه وتطويره للحد من مخاطر السمعة الشرعية، وما هي آليات العمل المطلوبة لتجنب البنك الإسلامي مخاطر السمعة الشرعية ورفع مصداقيته أمام جمهوره والمتعاملين معه؟

5. أهمية الدراسة

تشير دراسة أجرتها ليزلي جاينز (2015) إلى أن السمعة تمثل أحد أكثر الأصول تنافسية لدى المؤسسات، إذ قد يصل تأثيرها إلى ما نسبته 60% من القيمة السوقية الإجمالية للمؤسسة. وتؤكد الدراسة أن تضرر سمعة العلامة التجارية يتصدر قائمة المخاطر التي تواجهها المؤسسات على مستوى العالم، مما يعكس الأهمية البالغة التي تحتلها السمعة في بناء قيمة المؤسسة وتعزيز مركزها التنافسي. (حامدي، 2021)

وفي نفس السياق تستمد البنوك الإسلامية أهم عناصر قوتها المعنوية من تمسكها والتزامها بالضوابط الشرعية التي هي بالأساس الركيزة التي تأسست لأجلها ومن هنا تبرز أهمية الدراسة من الناحية النظرية والعملية من خلال تسليط الضوء على مشكلة واقعة في البنوك الإسلامية وهي مشكلة المصداقية والسمعة، وأهمية دور الحوكمة الشرعية في حمايتها من المخاطر التي يمكن أن تعثر بها، ولذلك فإن موضوعاً في غاية الأهمية كهذا يمكن أن ينعكس على أداء البنك الإسلامي ونتائجه المالية وعلى قاعدة المتعاملين معه وهو جدير بأن تتم دراسته والبحث فيه وتطويره.

إن تطوير منظومة الحوكمة الشرعية وربطها بجميع مكونات البنك الرقابية والتنفيذية هي ما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عليه لتجنب مخاطر السمعة الشرعية التي تحيط بالبنوك الإسلامية.

6. منهج الدراسة وخطواتها

اتبع الباحث في إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، مع مناقشة وتحليل المعلومات الواردة في الدراسات السابقة، وبناء على التعليمات والتوجيهات الواردة في المعايير الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة وذلك لتطوير مفهوم الحوكمة الشرعية بناء على الدور المنوط بها في مواجهة مخاطر السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية.

بداية من التعريف بالحوكمة ثم الحوكمة الشرعية وبيان دورها والهدف من وجودها، وهياكل عملها في البنك الإسلامي، ومن ثم تناول موضوع السمعة والتعريف به، وكذلك التعريف بمخاطر السمعة المؤسسية والشرعية وبيان أهميتها وضرورة الحماية منها وإدارتها، ثم الربط بين عمل الحوكمة الشرعية وإدارة مخاطر السمعة الشرعية ومناقشة دورها وبيان أهميتها في الحماية من مخاطر السمعة الشرعية في البنك الإسلامي

7. الدراسات السابقة

7.1 دراسات سابقة تناولت موضوع الحوكمة الشرعية

الدراسة (1): ناجي حمد وآخرون (2023) : درست أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في مصارف ليبيا والأردن، وأثبتت وجود علاقة طردية بين الامتثال والحوكمة الشرعية، وأوصت بوضع إطار واضح للامتثال الشرعي.

الدراسة (2): خلود طنش (2019) : حللت استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وأثرها على تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، وأكدت على ضرورة الفصل التنظيمي لهذه الهيئات عن الإدارات التنفيذية.

الدراسة (3): وليد العازمي وآخرون(2020) بينت أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية بالمصارف الإسلامية الكويتية.

الدراسة (4): عبد الله عطية (2016): عرفت مفاهيم الرقابة والمراجعة والتدقيق والامتثال الشرعي، وقدمت توصيات بتطوير المفاهيم والمعايير.

7.2 دراسات سابقة تناولت موضوع السمعة

الدراسة (1): مختار الغافود وآخرون(2020) : تناولت محددات مخاطر السمعة في المصارف التجارية الليبية، وخلصت إلى أن عدة عوامل كالموقع والشكل الخارجي وجودة الخدمات تؤثر على السمعة المصرفية.

الدراسة (2): أثير القحطاني وفاطمة حسن(2022) : ناقشت أبعاد المخاطر الاستراتيجية وتأثيرها على التنمية المستدامة، وبرزت مخاطر السمعة كأحد هذه الأبعاد.

الدراسة (3): رائد أبو مؤنس(2016) : ركزت على مخاطر سمعة الالتزام بالشرعية في المصارف الإسلامية، من خلال دراسة تشكيل الهيئات الشرعية والاحتياطيات في البنوك المركزية.

الدراسة (4): هبة حمامدي(2021) : بحثت دور التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في إدارة مخاطر السمعة، وركزت على التغطية الإعلامية وتوقعات الجمهور.

الدراسة (5): طارق علان(2022) : بينت دور دوائر العلاقات العامة في حماية سمعة البنوك خلال الأزمة الاقتصادية، وأوصت بتعزيز دور هذه الدوائر.

7.3 خلاصة مراجعة الدراسات السابقة

تبين من مراجعة الأدبيات السابقة وجود فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب الربط المباشر بين فاعلية الحوكمة الشرعية ودورها في إدارة وحماية سمعة البنوك الإسلامية، خصوصاً فيما يتعلق بمخاطر السمعة المرتبطة بالجانب الشرعي تحديداً. فقد تناولت بعض الدراسات موضوع الحوكمة بمعزل عن السمعة، فيما ركزت أخرى على مخاطر السمعة من زاوية العلاقات العامة أو الامتثال الإداري دون تخصيص الجانب الشرعي. كما أن معظم هذه الدراسات اتبعت مناهج كمية وليست نوعية تحليلية. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الماثلة، التي تسعى إلى سد هذه الفجوة من مناقشة وربط بين الحوكمة الشرعية ومخاطر السمعة، الأمر الذي يعزز من قدرة البنوك الإسلامية على حماية سمعتها والمحافظة على ثقة جمهور المتعاملين معها.

8. الحوكمة الشرعية (دورها وأهميتها)

لم يكن مصطلح "حوكمة" معروفاً قديماً في اللغة العربية، بل هو تعريب حديث لمصطلح "Governance" الإنجليزي، وقد تعددت الترجمات المقترحة لهذا المصطلح الانجليزي وعُرف على أنه: الإدارة الرشيدة، أو الحكم الصالح، أو الحاكمية، وغيرها. وهذا التباين في الترجمة عكس في البداية نوعاً من الحيرة اللغوية حيال الكلمة. لكن في عام 2003، حسم مجمع اللغة العربية هذا الجدل باعتماد مصطلح "حوكمة" رسمياً، باعتباره الأقرب من حيث البناء اللغوي والدلالة المقصودة، إذ يحافظ على الجذر العربي ويعبر عن مضمون الرقابة والتنظيم داخل المؤسسات (محمد، 2014).

وبهذا أصبحت كلمة "حوكمة" تعبر عن مفهوم المنظومة التي تحوي الضوابط لضمان حسن التدبير، وتمنع الانحراف أو الفساد داخل أي كيان تنظيمي، سواء كان عاما أو خاصا بانضباط وفعالية (الناهض، 2019). وهذا بالفعل يشير إلى المعنى المهني للحوكمة فقد عرفها البنك الدولي على أنها "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة". (World Bank، 1989)، وفي عام 1992 عرفها مرة أخرى بتعريف أكثر دقة على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لأجل التنمية". (World Bank، 1992)

كما عرفت لجنة بازل بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين والتي توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء. وهي تساعد في تحديد طريقة تخصيص السلطة والمسؤولية وكيفية اتخاذ القرارات في الشركة". (Basel Committee on Banking Supervision، 2015)

ومن هذه التعريفات يتبين أن مصطلح الحوكمة في عمومها معني بمجموعة القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقات بين الأطراف، وتضمن الالتزام المؤسسي لتحقيق الأهداف وحماية مصالح جميع الأطراف بعدالة وشفافية، وخضوع للمسؤولية، والحوكمة الشرعية مثلها مع إضافة جانب الالتزام في هذا كله بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

وعلى هذا فإننا نفهم الحوكمة الشرعية على أنها: "مجموعة الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تضمن من خلالها المؤسسة المالية الإسلامية وجود رقابة مستقلة وفعالة على مدى الالتزام بالشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إصدار الفتاوى الشرعية ذات الصلة، ونشر المعلومات، وإجراء مراجعة داخلية للامتثال الشرعي". (IFSB، 2009)

وتبرز أهمية الحوكمة الشرعية في ترسيخ الهوية الإسلامية لتلك المؤسسات، وضمان التزامها الفعلي بالمبادئ والأحكام الشرعية، وهو ما يسهم في بناء الثقة لدى المتعاملين معها، وتحقيق الاستقرار المالي، ودفع عجلة النمو بشكل متوازن ومستدام. (الكبيسي، 2025)

حيث تقوم الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية بمهمة بناء بيئة تنظيمية تضمن الالتزام بالأحكام الشرعية وبمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل صحيح وواضح بين الأطراف ذات الصلة داخل المؤسسة ويشمل ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة الالتزام والمخاطر والتدقيق الداخلي وذلك لضمان التنسيق الفعال والتكامل المؤسسي في تطبيق الشريعة وأحكامها. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020)

يمكن أن نعرف على دور ومسؤولية الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي من خلال الدور الذي تلعبه في ترسيخ الانضباط المؤسسي والحفاظ على كفاءة الأداء داخل المؤسسات المالية، وعندما تضعف ثقة الجمهور بهذه المؤسسات فإن النظام الاقتصادي بأكمله قد يتعرض لاختلالات عميقة تؤثر سلبا على جميع مكواته، ولذا فإن الحوكمة وسيلة حيوية هامة لحماية النظام المالي وتعزيز سلامته. (AAIOFI، 2015)

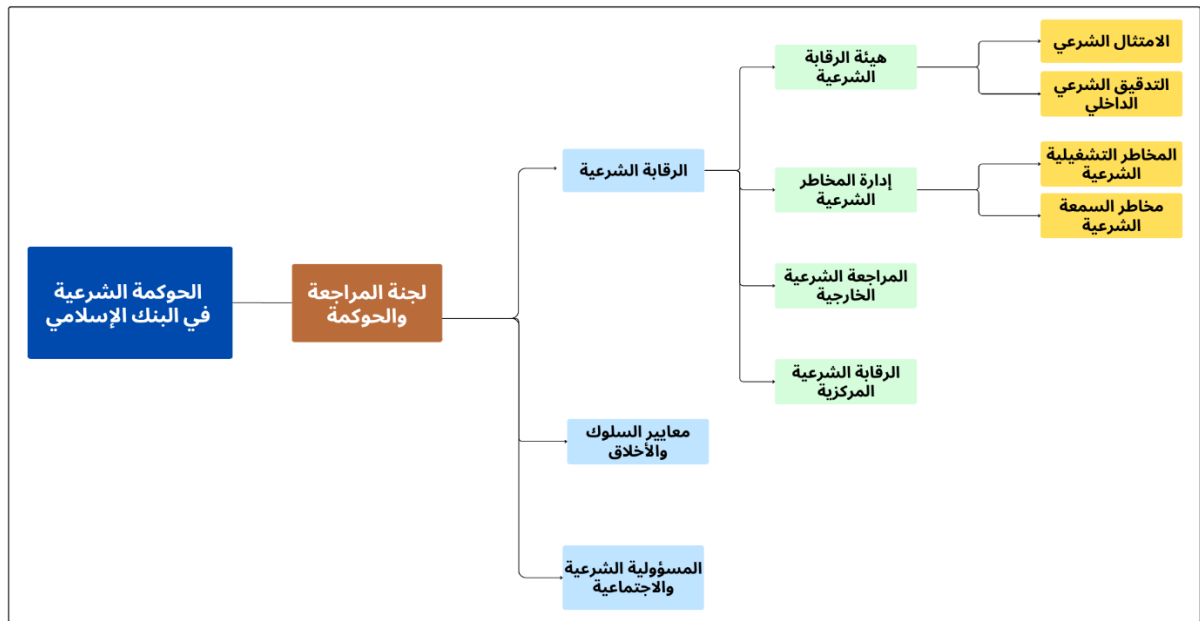
كما أن توحيد وضبط مرجعية الفتوى والالتزام الشرعي في البنك الإسلامي هو من أهم أدوار ومسؤوليات الحوكمة الشرعية وقد أكد المعيار رقم (3) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامي (IFSB، 2006) الذي أكد أن البنك الإسلامي يجب أن ينضبط بفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية بالإضافة إلى ضرورة أن توضع آلية واضحة وفعالة للحصول على الفتاوى، وتطبيقها بدقة، وضمان الالتزام بها في جميع أنشطتها ومنتجاتها. ويجب كذلك إتاحة هذه الأحكام للجمهور بكل شفافية. وأن تعمل على إتاحة هذه الأحكام والمبادئ للجمهور ليطلعوا عليها بوضوح وشفافية. كما يجب أن تضع المؤسسة آلية واضحة للحصول على الفتاوى

الشرعية من المختصين، والحرص على تطبيقها بدقة، ومتابعة الالتزام بها في جميع ما تقدمه من منتجات وما تقوم به من أنشطة وعمليات.

كما أن للحوكمة الشرعية بعدا أخلاقيا ومجتمعيا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار حيث ترتبط الحوكمة بمجموعة من الجوانب المهمة التي تشمل المسؤولية الاجتماعية، وأخلاقيات العمل وثقافته، إضافة إلى الأدوار المتنوعة التي تضطلع بها الأطراف المختلفة داخل المؤسسة المالية الإسلامية. هذه الأدوار تسهم في رسم الاتجاه العام الذي تسير عليه المؤسسة في وضع وتنفيذ ومتابعة استراتيجياتها، وصياغة سياساتها، وآليات عملها، ونظم الرقابة التي تعتمد عليها لضمان الالتزام والانضباط في أدائها. (AAIOFI، 2015)

9. هياكل عمل الحوكمة الشرعية

إن منظومة عمل الحوكمة الشرعية تتكون من عدد من فرق العمل والأقسام والمهام التي من خلالها يمكن الوصول لأفضل نتائج تخدم عملية الحوكمة الشرعية، وقد ابتكر الباحث بناء على الأفكار والمهام الواردة في الدراسات السابقة والمعايير التنظيمية الواردة من عدد من الهيئات المتخصصة هذا الهيكل كما في الشكل أدناه، وتجدر الملاحظة إلى أن الترتيب الذي في الشكل لا يعبر عن الدرجة الوظيفية والمستوى في الهيكل الإداري للبنك



الشكل 1: الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي

المصدر: كاتب الدراسة

9.1 لجنة المراجعة والحوكمة

لضمان عمل منظومة الحوكمة الشرعية لأبد من وجود لجنة عليا مركزية يكون عملها الأساسي أن تتابع هذه المنظومة وتتأكد من أن جميع أطرافها ومهامها تعمل بشكل صحيح، ومتناغم ويصب في النهاية إلى تحقيق الهدف الأساسي من وجود هذه المنظومة.

ولذلك فإن وجود هذه اللجنة العليا والمسماة دولياً باسم لجنة المراجعة، والمنبثقة من مجلس إدارة البنك الإسلامي، والمنوط بها المتابعة والإشراف على الإدارة التنفيذية للبنك لضمان تطبيق الأحكام الشرعية والمقاصد الشرعية لهذه المؤسسة التي يناط بها أن تكون ممثلاً ولو جزئياً لتعاليم وأخلاق الإسلام.

وقد أفردت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (2015)، معياراً كاملاً لوظيفة لجنة المراجعة والحوكمة، وأوضحت أهميتها ووظائفها ومسؤولياتها، وكيفية تكوينها والشروط الواجب توافرها في أعضائها ومدة عضويتهم ومكافأتهم وما إلى ذلك.

9.2 هيئة الرقابة الشرعية

عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2009) هيئة الرقابة الشرعية بأنها: "مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة".

كما جاء في المعيار رقم (3) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: الرقابة الشرعية تعني التحقق من مدى التزام البنك بالشريعة الإسلامية في كل أنشطته، ويشمل ذلك مراجعة العقود والاتفاقيات، والسياسات والمنتجات، والمعاملات المالية، إضافة إلى عقود التأسيس والأنظمة الأساسية والقوائم المالية والتقارير المختلفة، وبشكل خاص تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش التي يجريه البنك المركزي والتعاميم الصادرة عنه. ويُسمح لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وكذلك المدققين الشرعيين التابعين لها بالاطلاع الكامل ومن دون أي قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات مهما كان مصدرها، ويشمل ذلك التواصل مع المستشارين المهنيين وموظفي البنك المعنيين. (IFSB، 2006)

9.3 الرقابة والمراجعة الشرعية

عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي الرقابة الشرعية الداخلية (2009) بأنها: "هي الإدارة التي تطبق الإجراءات اللازمة لضمان سلامة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع المعاملات التي تنفذها المؤسسة، وتشتمل على العناصر الآتية:

1. مراجعة الأدلة والإجراءات للتأكد من تنفيذ العمليات وفق فتاوى هيئة الرقابة الشرعية.
2. تأهيل العاملين في المؤسسة بما يمكنهم من أداء أعمالهم بشكل صحيح من الناحية الشرعية والمهنية.
3. تكوين فريق للتدقيق الشرعي الداخلي يتمتع بالتأهيل العلمي والعملي ويكون مستقلاً، ويتبع جهة عليا داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل: لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة، ويكون تعيينه وإعفاؤه بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية".

ويتبين من هذا أن مهمة هذه الإدارة تنحصر في ثلاثة مهام رئيسية، يمكن أن تتحول كل مهمة إلى قسم مستقل وفرق عمل مختلفة، وذلك لزيادة الكفاءة في العمل والتأكد من تحقيق أهداف الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي. يمكن اعتبار هذه الإدارة هي اليد التنفيذية الأكثر وضوحاً داخل البنك التي تتابع بشكل مباشر كل المخالفات الشرعية، صحيح أن الهيئة الشرعية هي المسؤولة عن استخراج التقرير النهائي للرقابة الشرعية وتوضيح لمجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات الصلة موقف البنك من تطبيقه للجانب الشرعي إلا أن الواقع يقول إن هذه الهيئة لا يمكن لها أن تعمل بشكل صحيح أو أن تكون رأياً موضوعياً بشأن الجانب الشرعي إلا بأن يكون لها ذراع ويد طولى داخل المؤسسة يمكنها أن تتابع وتكتشف وتتعامل بشكل يومي مع المخاطر الشرعية المختلفة.

تتكامل نظم الضوابط الشرعية لوظائف الضوابط والمراقبة والالتزام الموجود في صناعة الخدمات المالية الإسلامية بالمقارنة مع الأسلوب الموجود في مؤسسة مالية تقليدية كما في الجدول التالي:

الجدول 1. مقارنة بين نظم ضوابط الرقابة والالتزام في البنوك التقليدية والإسلامية

المهام	المؤسسة المالية التقليدية	الإضافات لصناعة الخدمات المالية الإسلامية
الضوابط	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية
المراقبة	المدقق الداخلي المراجع الخارجي	وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المدقق الشرعي الخارجي
الالتزام	وحدة أو إدارة أو مسؤولو متابعة الالتزام المالي أو الرقابي	الوحدة الداخلية لمتابعة الالتزام الشرعي

المصدر: (IFSB، 2009)

9.4 الرقابة الشرعية المركزية

تتولى الهيئات الإدارية والجهات الإشرافية التابعة للبنوك المركزية مهمة الحوكمة المالية في المؤسسات والبنوك الإسلامية، لكنها غالباً تعتمد الأساليب نفسها المطبقة على البنوك التقليدية، رغم اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن تلك البنوك. ولهذا يصبح من الضروري أن تعتمد البنوك الإسلامية معايير مستقلة تلائم خصائصها الفريدة. (العثماني، 2025)

أما فيما يخص الحوكمة الشرعية فإن التجارب المصرفية الإسلامية التي تعتمد نظام الحوكمة المركزية قليلة وذلك مثل التجربة الماليزية والتجربة المغربية ولا زالت في معظم البلدان تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية الداخلية التابعة لهيكل البنك، من خلال هيئة الرقابة الشرعية وتوابعها.

ومن جهة أخرى فإن وجود حوكمة شرعية مركزية تابعة من البنك المركزي هو أمر يعبر على دعم السلطات في البلاد لهذا النوع من التمويل وتفتح طريقاً للتشريعات الجديدة المسهلة لعمله والمنظمة له.

تتمثل إحدى أبرز مهام الحوكمة الشرعية المركزية في حسم الخلافات وفض النزاعات بين الهيئات الشرعية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند تباين وجهات النظر في المسائل الفقهية، وهو ما يجد من الفوضى الفقهية ويقلل من انتشار الفتاوى الشاذة أو غير المنضبطة. وتضطلع هذه الجهة أيضاً بمهمة التأكد من أن المؤسسات المالية الإسلامية تلتزم فعلياً بأحكام الشريعة وتطبق ضوابطها بكفاءة. كما تتحقق من وجود نظام رقابة شرعية داخلي متكامل ومُعتمد لدى هذه المؤسسات. (الحنيطي، 2025)

9.5 إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة

تتيح الإدارة المنهجية لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة للبنك مواصلة عملياته وأنشطته المصرفية الإسلامية بفاعلية دون أن يتعرض لمستويات غير مقبولة من المخاطر. وتتمثل مهام إدارة المخاطر في تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والتعامل معها بطريقة منهجية، للحد من حالات عدم الالتزام المحتملة، مع وضع التدابير التصحيحية التي ينبغي اتخاذها للتقليل من هذه المخاطر، وذلك مع مراعاة ما يلي:

1. أن تشكل مهام إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة جزءاً أساسياً من الإطار المتكامل لإدارة المخاطر داخل المصرف.
 2. أن يتولى هذه المهمة مسؤول مختص في المخاطر يحمل مؤهلات مناسبة ويتمتع بخبرة كافية في هذا المجال، نظراً للطبيعة الفنية الدقيقة ولما تتطلبه عملية إدارة هذه المخاطر من فهم عميق وتعامل متخصص. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020).
- إن إدارة المخاطر الشرعية يجب أن تشمل المخاطر الشرعية الناتجة عن تنفيذ تعليمات هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بالمعاملات وخطواتها وما يخص العقود وهذه مخاطر تشغيلية، كما أنها يجب أن تشمل أيضاً لمخاطر الشرعية المتعلقة بالسمعة الشرعية.

9.6 المعايير الأخلاقية والسلوكية في البنوك الإسلامية:

تشكل القواعد الأخلاقية في المؤسسات المالية الإسلامية إطاراً من القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتعد هذه القيم مرجعاً أساسياً يوجه سلوك العاملين في المؤسسة وكل من يرتبط بها، أثناء قيامهم بواجباتهم وأدائهم لمهامهم والتزاماتهم تجاه المؤسسة. (AAIOFI، 2015)

وقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ سلوكيات العمل بأنها: مبادئ السلوكيات التي تحكم أنشطة مؤسسة الخدمات المالية فيما يتعلق بحماية مصالح عملائها ونزاهة السوق. وبالنسبة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإن ميثاق الأخلاق لسلوكيات العمل مشتق من المبادئ الشرعية كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية. ويمكن التأكيد على أن احترام قواعد السلوك الحسن يعد عنصراً أساسياً في أخلاقيات المهنة لجميع من يعمل في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية. انظر: المعيار التاسع (IFSB، 2009)

9.7 المسؤولية الشرعية والاجتماعية للبنوك الإسلامية

عرف الباحث طارق علان (2022) المسؤولية الاجتماعية للبنوك أنها: "جميع المسؤوليات التي تقع على عاقد جميع البنوك تجاه المجتمع الذي تعتمد وتعيش فيه، حيث إنه من الواجب عليها أن تلتزم بالقيام بما هو متوافق مع المصالح العامة والمجتمعية وألا تنظر إلى العوائد المالية لها فقط، وإنما أن تقوم بتقديم المصالحة العامة والمجتمعية، وألا تقوم بأية أفعال يكون لها أضرار على البيئة أو على الناس، وتقوم البنوك بالالتزام بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية عن طرق المساهمة في المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع". وهذا التعريف الذي صاغه الباحث هو للبنوك بشكل عام الإسلامية وغيرها، فإذا خصصنا هذا التعريف على البنوك الإسلامية وجدنا أن المسؤولية الاجتماعية المقصودة هي المسؤولية الإسلامية تجاه المجتمع.

إن المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي هي جزء من التزام البنك والمؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ السلوك الإسلامي الصحيح موضوع في غاية الأهمية وهو الدور الرسالي والمسؤولية الشرعية والمجتمعية للبنوك الإسلامية، وهذا لأن الهوية الإسلامية للبنك الإسلامي

تحتّم عليه أن يكون متسقاً معها في جوهرها وليس في شكلها فقط، وكون البنك الإسلامي شخصية اعتبارية فهو مخاطب من الشرع الإسلامي بكل الخطاب المناسب له، ومنه قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل، 125).

10 مخاطر السمعة الشرعية

تؤثر مخاطر السمعة بشكل مباشر على إيرادات المؤسسات، مما ينعكس لاحقاً على رأس المال والتكاليف التنظيمية. وفي الحالات القصوى، قد تؤدي هذه المخاطر إلى اختيار المؤسسة بالكامل، كما حدث مع شركة "أندرسون" الأمريكية. ومن الأمثلة البارزة كذلك، ما واجهته شركة "تويوتا" اليابانية حين اضطرت عام 2010 إلى استدعاء نحو ثمانية ملايين سيارة من طرازات مختلفة في السوق الأمريكية، بسبب مشكلات فنية، وسط ضغط كبير من الجمهور والجهات التنظيمية ووسائل الإعلام. (أبو العز، 2023) السمعة في اللغة: كما في المعجم الوسيط هي: "ما يسمع به من صيت أو حسن أو سيء ويُقال فعل ذلك رياءً وسمعة أي ليراه الناس ويسمعوا به"، وهي: "الصيت، يُقال فعل ذلك رياءً وسمعة ليراه الناس ويسمعوه". (مجمع اللغة العربية، 1972) وجاء في لسان العرب: "يُقَال: ذَهَبَ سَمْعُهُ فِي النَّاسِ وَصِيَّتُهُ أَيِ ذِكْرُهُ". (ابن منظور، 1994)

ومن هنا يتضح أن السمعة هي الصيت وما يستمعه الناس عن شخص أو جهة، وعن الانطباع الذي يتكون لديهم بسبب ما يسمعون عن هذا الشخص أو هذه الجهة، فهو تصور نفسي يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، ولم يأت هذا التصور إلا من خلال الأخبار التي تنتقل إلى السامع تصف هذا الشخص أو هذه الجهة.

بناءً على ما أورده الدكتور الصالحي (2020) من تعريفات عديدة للسمعة المؤسسية يمكننا أن نصيغ تعريف السمعة المؤسسية بأنها: مجموع التصورات والأفكار والتوجهات والمشاعر والأحكام التي تتكون لدى أصحاب العلاقة عن المؤسسة وأدائها؛ ويتم وصفها وتوقع مستقبلها على أساسها، وذلك نتيجة التفاعل المباشر مع المؤسسة أو عبر آخرين.

ويعتقد الباحث بأن هذا التعريف جامع لكافة التعريفات السابقة، ويؤكد على أن هذه المدركات غير الحسية والاتجاهات والأفكار التي يتم تكوينها عن مؤسسة ما، هي نتاج أفعال وتاريخ هذه المؤسسة بالإضافة إلى ما يمكن أن يشاع عنها من أطراف أخرى، وربما تكون هذه التصورات والانطباعات ليست صحيحة، وإنما نابعة من قلة المعلومات أو من تسويغ السمعة المتعمد من قبل المنافسين أو المخالفين.

وتعد السمعة من الأصول الاستراتيجية التي لا يمكن لأي منظمة الاستغناء عنها، لما تمثله من قيمة حقيقية في علاقاتها مع الجماهير المختلفة. فمستقبل المنظمة يرتبط بشكل مباشر بصورة السمعة التي تحملها في أذهان الناس، وهي العنصر الفارق الذي يصنع التمايز بين المؤسسات المتنافسة في عالم سريع التغير (الصالحي، 2020).

جاء في تعريف لجنة بازل لمخاطر السمعة على أنها: "الخطر الناجم عن التصورات السلبية من قبل العملاء، الأطراف المقابلة، المساهمين، المستثمرين، الجهات المنظمة، أو الأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على العلاقات التجارية القائمة أو إنشاء علاقات جديدة، وكذلك على استمرارية الوصول إلى مصادر التمويل". (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) كما أنها "احتمال أن تؤدي الدعاية السلبية المتعلقة بممارسات أعمال البنك وارتباطاته، سواء كانت دقيقة أم لا، إلى فقدان الثقة في نزاهة المؤسسة" (Basel Committee on Banking Supervision, 2001)

جاء ذكر مخاطر السمعة في العديد من منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية منها ما يمكن اعتباره تعريفاً لها مثلما جاء في المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (2005): "تعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضاً إلى مخاطر السمعة

التي تنشأ عن إخفاقها في ضبط الإدارة الداخلية، واستراتيجيات أعمالها وإجراءاتها. ويمكن أن تؤدي الدعاية السلبية حول كيفية ممارسة تلك المؤسسات لأعمالها وعلى الأخص فيما يتعلق بعدم مطابقة منتجاتها وخدماتها للشرعية، إلى التأثير على مركزها في السوق وأرباحها وسيولتها".

إن إدارة مخاطر السمعة المتعلقة بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تعد من أكثر الجوانب حساسية وتعقيدا في الصناعة المصرفية الإسلامية. فالبنوك الإسلامية تستهدف شريحة محددة من العملاء يتسمون بعاطفة قوية تجاه الالتزام الشرعي، وهو ما يجعلهم أكثر حساسية تجاه أي مساس بمصداقية البنك من هذه الناحية. ولهذا لا بد أن تمتلك المصارف الإسلامية أنظمة صارمة وآليات رقابية فعالة، وفي مقدمتها هيئة الرقابة الشرعية، لضمان الالتزام الكامل بكافة القواعد والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية. (أبو مؤنس، 2016)

تنشأ مخاطر السمعة نتيجة الانطباعات السلبية التي تتشكل في الرأي العام، والتي قد تقود إلى خسائر فادحة سواء على مستوى العملاء أو الأموال. وتعود هذه المخاطر غالبا إلى تصرفات أو ممارسات تصدر عن إدارة المصرف أو موظفيه، تترك انطبعا سلبيا حول أدائه أو علاقاته مع عملائه أو مع الجهات المتعاملة معه. كما يمكن أن تتفاقم هذه المخاطر بفعل انتشار الشائعات السلبية حول نشاط المصرف، الأمر الذي يضعف ثقة المتعاملين ويؤثر على مكانته في السوق. (الغافود، العيان، و العيان، 2020)

11 فاعلية إدارة مخاطر السمعة الشرعية في مواجهة مخاطر السمعة الشرعية

ينبغي على إدارة البنك الإسلامي أن تعتمد إجراءات مدروسة وشاملة لتطبيق مختلف مراحل إدارة المخاطر، والتي تشمل: التعرف على المخاطر، وقياسها بدقة، والسعي لتقليل آثارها، ومتابعتها بشكل مستمر، والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، ثم التحكم فيها وفقاً لمنهجية واضحة. ويتطلب ذلك تبني سياسات مناسبة، وتحديد سقوف للمخاطر، ووضع إجراءات تنفيذية دقيقة، بالإضافة إلى الاعتماد على أنظمة معلومات قوية لإدارة المخاطر، تُمكن من اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة، وإعداد تقارير داخلية موثوقة تتوافق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك الإسلامي ونطاق عملياته. (IFBS، 2005)

تقتضي إدارة السمعة الفعالة داخل المؤسسات المالية، ولا سيما الإسلامية منها، اتباع نهج منهجي يقوم على التتبع المستمر لتطور توقعات أصحاب المصلحة، نظرا لما تمثله هذه التوقعات من متغيرات ديناميكية تؤثر بشكل مباشر في إدراكهم للمؤسسة. ومن هنا، يصبح من الضروري إدماج تحليل عوامل المخاطر المرتبطة بأصحاب المصلحة ضمن الإطار الأشمل لإدارة المخاطر المؤسسية، بحيث لا يتم التعامل معها كعناصر ثانوية، بل كعناصر استراتيجية تؤثر في الاستقرار والشرعية. ولا يقتصر الأمر على التحليل فقط، بل يتطلب أيضاً إعادة توجيه إدارة المخاطر نحو نموذج استباقي، بحيث تسبق الأحداث بدلاً من أن تقتصر على ردود الأفعال. (أبو العز، 2023)

إن إدارة مخاطر السمعة جهد مشترك مع الدوائر الأخرى في البنك فجميع الدوائر يجب أن تكون حذرة في أعمالها وعليها أن تعمل بشفافية مطلقة مع العملاء. (علان، 2022)

إن نظام الحوكمة الشرعي في البنك الإسلامي يتعامل مع المكونات الثلاث الرئيسية التي تعتمد عليها السمعة المؤسسية وهي: المكون الإدراكي المعلوماتي، والمكون العاطفي، والمكون السلوكي. (مكتب الاتصال الحكومي بحكومة أم القيوين، 2022) فهو يدعم الجانب المعلوماتي الإدراكي لدى العاملين والمتعاملين، وأيضا يقوم بإبراز الجانب الإسلامي الذي يمثل هوية البنك وانتماءه الديني، ويحسن من صورته لدى المتعاملين، ما يؤكد مصداقيته شكلا ومضمونا، وأيضا تقوم هذه المنظومة بعمل ومتابعة الجانب السلوكي

بما يتفق مع السلوك والأخلاق الإسلامية سواء في التعاملات المباشرة أو من خلال العقود التي تراعي المقاصد الشرعية في الاقتصاد الإسلامي.

إن عدم وجود نظام حوكمة شرعي قوي وفعال في البنك الإسلامي، ينظر ويتابع ويوجه ويطور من أداء البنك فيما يخص الالتزام الشرعي يؤثر بشكل مباشر على مصداقية البنك من الناحية الشرعية ويعرضه لكثير من المخاطر المتعلقة بالجانب الشرعي الأمر الذي ينعكس على سمعته الشرعية بشكل واضح.

إضافة إلى ما سبق، يتعين على إدارة البنك الإسلامي أن تضع آليات فعالة وكافية لضمان الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه الآليات ما يلي: أولاً، وجود هيكل تنظيمي واضح المعالم، مزود بالكوادر المؤهلة علمياً وعملياً، وبعدد كافٍ من الموظفين المتخصصين. ثانياً، تحديد دقيق لصلاحيات ومسؤوليات كل جهة أو فرد داخل هذا الإطار التنظيمي. وثالثاً، اعتماد سياسات وإجراءات مُحكمة تضمن مطابقة المنتجات المصرفية والأنشطة التشغيلية للضوابط الشرعية. كما ينبغي تفعيل نظام رقابي مستقل يعمل بشكل دائم للتأكد من الالتزام بالشريعة في جميع ما يصدر عن البنك من منتجات أو تعاملات. (2005, IFBS)

12 عقبات وتحديات تواجه عمل الحوكمة الشرعية

لقد تناول الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله (2025)؛ وهو رجل ذا باع طويل في المصرفية الإسلامية حيث يرأس المجلس العلمي لأيوبي ويرأس العديد من الهيئات الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ تناول العقبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في سبيل تحقيق نظام حوكمة شرعي مثالي، ومن هذه العقبات عدم وجود نظام مالي إسلامي مركزي قوي في معظم البلدان الإسلامية يشرف ويدعم وينظم عمل الحوكمة الشرعية بمعايير ملزمة دقيقة واضحة، وفي الحقيقة هذه النقطة مركزية وفي غاية الأهمية، فإننا إذا نظرنا إلى البنوك الإسلامية نجد أنها في الأساس تطبيق لجزء من الشريعة الإسلامية، منحصر في باب فقه المعاملات، وهذا الجزء إنما هو ثمرة ونتيجة يجب أن تكون مبنية على تطبيق النظام الإسلامي ككل وليس ثمرة نابتة من لا شيء وهذا يؤكد على أهمية وجود نظام متكامل يعرعى الشريعة الإسلامية بشكل متكامل ويراعي البنوك الإسلامية ويشرف عليها مركزياً من قبل الدولة.

وقد تناول العثماني (2025) أيضاً نقطة في غاية الأهمية وهي متعلقة بأصحاب الصناعة وأرباب المال والإدارات التنفيذية في البنوك الإسلامية وهي عدم إدراك كثير منهم لأهمية هذه المنظومة وبالتالي لا تخصص لها الميزانيات المطلوبة ولا الإمكانيات الكافية حتى تقوم بدورها الأمثل. ضعف التخصص الأكاديمي والعلمي وقلة عدد المتخصصين والمؤهلين، من جانب ومن جانب آخر استئثار بعض العاملين في هذا المجال بمصالحهم الشخصية وحرصهم ألا يكون المجال مفتوحاً لغيرهم لتبقى امتيازاتهم محفوظة. إن قلة التدين في المجتمع، وقلة الحريصين على المفهوم الرسالي الأخلاقي للمؤسسة المالية الإسلامية وقلة المهتمين بالجانب المعنوي أكثر من الجانب المادي. إن ضعف التعاون بين البنوك الإسلامية والعمل كفريق عمل واحد وأصحاب هم واحد ورسالة واحدة وليس كمتنافسين على الدنيا والمال والربح. لقد بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية اليوم بالمئات، ولو أنها حرصت على بناء تعاون حقيقي فيما بينها، لأمكنها تجاوز كثير من التحديات التي صادفتها في مراحلها الأولى.

إن من أهم الوسائل المعينة على انتاج منظومة حوكمة شرعية فاعلة تصل بالبنك الإسلامي إلى الكفاءة التي تستطيع التعامل مع كافة الشبهات التي قد توجه ضد أعماله بداية من مشروعية الأعمال مروراً بمصداقية التنفيذ حسب الشروط الشرعية، وتحسن سمعته عند الكثير من شرائح المجتمع، وترفع الوعي الشرعي لدى الجمهور والمتعاملين معه والعاملين فيه، وإظهار التميز الشرعي في المعاملات المصرفية وتميزها الأخلاقي والرسالي في المجتمع. كل ذلك ينبع من الإرادة، الإرادة لدى السلطات أولاً ثم لدى المساهمين وأصحاب القرار، وفي الإدارة التنفيذية للبنك.

الأمر الذي سيحمي البنك من مخاطر السمعة الشرعية كما سيحميه من المخاطر الشرعية الأخرى التي تواجه البنك الإسلامي.

13 النتائج

يمكننا أن من خلال المعطيات التي تم تناولها في الدراسة أن نصل إلى النتائج التالية:

1. مخاطر السمعة الشرعية هي المخاطر التي تنتج عن الأداء الشرعي للبنك، وتعكس مدى انطباع وشعور المتعاملين والجمهور عن مصداقية البنك الإسلامي ومدى توافقه مع هويته والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية.
2. مخاطر السمعة المصرفية هي مخاطر استراتيجية، وهي انعكاس مباشر لتصرفات البنك لدى جمهوره وعملاءه، قد يحصل بسببها خسائر كبيرة للبنك.
3. مخاطر السمعة الشرعية جزء منها نابع من أداء البنك الإسلامي المتعلق بالجانب الشرعي، وجزء منها خارجي متعلق بالوعي بالمعاملات المالية الإسلامية وآخر متعلق بالصورة الذهنية التي يكونها الجمهور مما يشاع عن أداء البنوك الإسلامية من جهات خارج البنك سواء بحق أو بدون حق.
4. كلما زادت مصداقية البنك في التزامه بالأحكام الشرعية، وتأديته لواجبه الرسالي والمجتمعي والشرعي؛ كلما تعززت صورته في أذهان الأطراف المتعاملة معه كجهة موثوقة والعكس صحيح.
5. تتكون منظومة عمل الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي إلى عدد من هياكل العمل تغطي الإدارة التنفيذية والرقابية في آن واحد وهي: لجنة الحوكمة والمراجعة، وهيئة الرقابة الشرعية، المراجعة الشرعية، إدارة المخاطر الشرعية، معايير السلوك والأخلاق، المسؤولية الشرعية والمجتمعية.
6. الحوكمة الشرعية هي نظام متكامل في البنك الإسلامي متعدد الأطراف والمهام يهدف إلى إبقاء البنك الإسلامي ملتزماً بالضوابط الشرعية، لا في المعاملات والعقود فقط، بل بما يشمل هويته ودوره الاجتماعي والرسالي وكذلك توافقه مع مبادئ وأهداف الاقتصاد الإسلامي.
7. تظهر الدراسة أهمية منظومة الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي، وضرورة أن تعمل بشكل فاعل وصحيح لضبط الأداء الشرعي للبنك، وحمايته من مخاطر السمعة الشرعية.
8. إن الضعف أو الخلل الذي يعتري عمل منظومة الحوكمة الشرعية يؤثر على التزام البنك الكامل بالضوابط الشرعية الأمر الذي يؤثر سلباً على سمعته الشرعية.

14 التوصيات

1. أهمية تعزيز دور الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي وإعطاء أولوية للعمل على تقوية وتحسين أداء هذه المنظومة باعتبارها جزءاً أساسياً من عمل البنك الإسلامي وليست مهمة هامشية أو جانبية.
2. الاهتمام بمخاطر السمعة الشرعية في البنك الإسلامي كونها مخاطر استراتيجية، قد تتسبب بخسائر كبيرة للبنك، وفي المقابل فإن تحسين سمعة البنك الشرعية يمكن أن يؤدي إلى زيادة قاعدة عملاء بالبنك والمحافظة على المستثمرين الحاليين واكتساب آخرين وكذلك الترويج له وزيادة الثقة فيه من قبل المتعاملين معه.
3. الاهتمام بالهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية سواء من حيث عدد العاملين وكفاءتهم وصلاحياتهم.

4. التعاون مع البنوك الإسلامية الأخرى في الرفع من كفاءة نظم الحوكمة الشرعية، واستصدار القوانين التي تتناسب مع البنوك الإسلامية، وخلق حالة من الوعي بمنتجات ومعاملات البنوك الإسلامية في المجتمع.
5. الاهتمام بالجانب الرسالي المجتمعي والشرعي للبنوك الإسلامية، وعدم الاكتفاء بالأهداف المالية المادية على حسابها.

15 الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة على الأهمية المحورية للسمعة الشرعية في البنوك الإسلامية، بوصفها أحد أبرز محددات ثقة المتعاملين واستدامة أعمال البنك بشكل متوافق مع هويته، والتي هي الهوية الإسلامية، وقد تبين من الدراسة أن دور الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي لا يقتصر على عمل الهيئة الشرعية فقط، بل هي نتاج عمل منظومة متكاملة تشترك فيه الإدارة العليا والإدارة التنفيذية مع الهيئة الشرعية في أدوار متكاملة يتحمل الجميع مسؤولية نجاحها أو فشلها.

كما أكدت الدراسة أن دور الحوكمة الشرعية في الحماية من مخاطر السمعة الشرعية أمر أساسي ومهم فكلما كانت منظومة الحوكمة الشرعية أفضل من حيث الأداء فإن الالتزام الشرعي بالبنك الإسلامي سيكون أفضل وعليه فإن السمعة الشرعية للبنك ستكون أفضل.

كما تناولت العديد من العقبات لتحقيق ذلك، كعدم وجود أنظمة مركزية مساعدة، وقلة الاهتمام من أرباب المال بالجانب الرسالي، والمعنوي للبنك الإسلامي في مقابل التركيز على الجانب المادي.

ولذلك فإن تطوير منظومة الحوكمة الشرعية يحتاج بالأساس إلى رفع مستوى الوعي، وهذا الأمر سيخلق الدافع للتحرك لتذليل العقبات، وتحقيق المطلوب لرفع مستوى إدارة مخاطر السمعة الشرعية في البنوك الإسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

القرآن الكريم

IFBS. (2005). المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، المعيار

1. كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

IFSB. (2006). المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، المعيار 3.

كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

IFSB. (2009). المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، المعيار 9.

كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

IFSB. (2009). المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، المعيار 10.

كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

AAIOFI. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم

1. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI.

- أبو العز، ن. ع. (2023، إبريل 13). مدخل محاسبي لقياس وإدارة مخاطر السمعة في منظمات الأعمال بمهدف تدعيم قرارات أصحاب المصالح. *مجلة البحوث المالية والتجارية*, p. 146.
- أبو مؤنس، ر. (2016). مخاطر السمعة والالتزام بالشرعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية.
- أحمد، ا. م.، & السيد، إ. ج. (2022). *إدارة المخاطر والأزمات*. دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- الأنصاري، م. (2022، 12 6). البنوك الإسلامية القائمة اساءة لنظريات الاقتصاد الاسلامي ومحاربة الربا والجشع. *From جريدة دلمون بوست*: <https://www.delmonpost.com/post/ansary18>.
- الحنيطي، ه. م. (2025). الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، الدورة السادسة والعشرون* (pp. 109-142). الدوحة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- الرفاعي، ح. م. (2017). المصرفية الإسلامية بين تأثير مخاطر لسمعة وتأثر البيئة الصديقة. *البيئة الصديقة لمؤسسات التمويل المصرفي الإسلامي*. الشارقة: مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، جامعة الشارقة.
- الصالح، ح. (2020). السمعة المؤسسية دراسة وصفية لتطور المفهوم وأساليب القياس. *مجلة الباحث الإعلامي*.
- الغازمي، و.، حسن، ع. ع.، و شرف الدين، أ. (2022). أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الكويتية.
- العثماني، م. (2025). واقع وآفاق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ومسؤولية الجهات الرقابية تجاهها. *الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، الدورة السادسة والعشرون* (pp. 7-18). الدوحة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- الغافود، م. ع.، العيان، ع. م.، و العيان، ا. م. (2020، يونيو). محددات مخاطر السمعة بالمصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*.
- القحطاني، أ. م.، و حسن، ف. م. (2022، نوفمبر 30). أبعاد المخاطر الاستراتيجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. *العدد السادس والعشرون*, p. 7.
- الكبيسي، م. ع. (2025). من المعايير إلى التنفيذ دور الحوكمة الشرعية في هوية ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية. *مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي*. الدوحة: مجمع الفقه الإسلامي.
- الناهض، ع. أ. (2019). *نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت*. كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
- النجار، م. س. (2018). *أثر إدارة المواهب في تحسين السمعة التنظيمية : الدور المعدل للثقافة التنظيمية دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية في مدينة عمان*. عمان: جامعة الشرق الأوسط.

- أوطي، ع. (2017، 28 5). *البنوك التشاركية الإسلامية أم حيلة شرعية*. From مدونات الجزيرة: t.ly/Ela5e
- حسين، ع. م. (2009). مقاصد أحكام المعاملات المالية ودورها في إيجاد البديل عن معاملات المصارف الربوية. p. 1.
- حامدي، ه. (2021). *دور التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في إدارة مخاطر السمعة*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح.
- حمد، ن.، لويس، أ.، و بالوي، م. (2023). أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- خصاونة، م. ن. (2018). دور الهندسة المالية النوعية في إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.
- طنش، خ. (2019). استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي دراسة تحليلية.
- علان، ط. م. (2022). *فعالية توظيف دوائر العلاقات العامة في إدارة مخاطر السمعة في البنوك العاملة في فلسطين خلال الأزمة الاقتصادية عام 2020*، بنك الأردن كدراسة حالة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- عمارة، م. (1999). *الشرعية الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان* لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- قندوز، ع.، و بلعزوز، ب. (2020). استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية.
- قنديل، ص. ع. (2019). المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة *إسراء الدولية للمالية الإسلامية*، p. المجلد العاشر، العدد الثاني، 61.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2005). *المعيار الأول*.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2009). قرارات مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة عشرة. الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي. From الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي: <https://tinyurl.com/285pltl2>
- محبوب، ع. (2018). إدارة المخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية دراسة نظرية.
- محبوب، ع.، و سنوسي، ع. (2020، أكتوبر 30). مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية المخاطر التشغيلية أمودجا دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الأغواط. مجلة *أبحاث اقتصادية معاصرة*، pp. 14-26.
- محمد، ح. (2014). أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الفساد المالي والإداري في الخليج العربي. *المؤتمر العلمي الثالث لكلية إدارة الأعمال* (p. 9). عجلون: جامعة عجلون، الأردن.
- مكتب الاتصال الحكومي بحكومة أم القيوين. (2022). *سياسة السمعة المؤسسية*. أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة: مكتب الاتصال الحكومي بحكومة أم القيوين.

مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة. الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية

Albert, S & ,Whetten, D .(1985) .Organizational Identity Theory .*Organizational Behavior* ,pp.295–263 .

Basel Committee on Banking Supervision .(2001) .*Customer due diligence* .Basel: BIS.

Basel Committee on Banking Supervision .(2015) .*Guidelines Corporate governance principles for banks* .BIS.

Basel Committee on Banking Supervision .(2017) .*Guidelines Identification and management of step-in risk* .BIS.

Coase, R .(1937) .*The Nature of the Firm* .

Suchman, M .(1995) .Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches .*Academy of Management Review* ,pp.611–571 .

Whetten, D & ,Godfrey, P .(1998) .*Identity in organizations: Building theory through conversations* .London: Sage.

World Bank .(1989) .*From crisis to sustainable growth – sub-Saharan Africa: a long-term perspective study* .Washington: World Bank.

World Bank .(1992) .*Governance and development* .Washington: World Bank.

Zinko,, R., Ferris, G., Blass, F & ,Laird, M ,2007) .August .(Toward a Theory of Reputation in Organizations .*Research in Personnel and Human Resources Management*.